المشاريع الجوارية المدمجة كآلية للتنمية الريفية في الجزائر
حالة ولاية قسنطينة 2009-2014

ملخص

تناول هذا المقال المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة كآلية لتحقيق التنمية في الوسط الريفي، وتكمن أهمية هذه المشاريع في إدماج كل الفاعلين على المستوى المحلي، وإشراك عدة قطاعات للتكفل بتطلعات وانشغالات المجتمع الريفي، في إطار المشاريع الجوارية، ويتطلب تنفيذ هذه المشاريع تضافر الجهود، والأخذ بعين الاعتبار خصوصية المناطق الريفية وفق مؤهلاتها وعوائقها المجالية والوظيفية، أي يجب أن تنبثق تركيبة عمليات المشاريع من تصورات سكان المنطقة المستهدفة بالمشروع، في الشق الاجتماعي والاقتصادي. وفي هذه الدراسة تطرقنا لدراسة هذه المشاريع من الناحية النظرية، وإجراء تقييم لها على مستوى ولاية قسنطينة، حتى يتسنى لنا الوقوف على مدى فاعليتها في إحداث التنمية الريفية.

الكلمات المفتاحية: التنمية، المجال الريفي، مشروع جواري مدمج، محور، التجديد الريفي، عقود النجاعة، العمليات، الدعم.

أ. صالح ويلي

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية
جامعة قسنطينة 2 – عبد الحميد مهري
الجزائر

Résumé

Cet article traite les projets de proximités de développement rural intégré (PPDRI) comme outil de développement rural. L'importance de ces projets est d'intégrer tous les acteurs au niveau local et d'impliquer plusieurs secteurs pour répondre aux aspirations et aux préoccupations de la société rurale. La réalisation de ces projets nécessite des efforts de tous les intervenants, selon les potentielles et les contraintes spatiales et fonctionnelles des zones ciblées, c'est-à-dire la composition des opérations du projet doit être basée sur les perceptions des populations de la zone ciblée du projet, dans le contexte social et économique. Dans cette étude,

مقدمة

تمت إعادة هيكلة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية والريفية في الجزائر بقانون التوجيه الفلاحي سنة 2008، وجعل المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة في سياق الدينامكية الجديدة للتنمية الفلاحية والريفية، وما ميز هذه السياسة الجديدة في تنمية الريف هو استحداث أداة لمراقبة تنفيذ المشاريع تعرف بعقود النجاعة (contrats de performances)، من أجل تصحيح الخلل في تنفيذ المشاريع والمخططات في السياسات السابقة، كما تسمح هذه العقود بوضع خطة للتنفيذ كما وكيفا لمدة زمنية محددة، يتعين

© جامعة الإخوة منتوري قسنطينة1، الجزائر 2015.

على جميع الفاعلين التقيد بها على المستوى المحلي، كما يتم رصد مسبق لحجم الدعم المالي الموافق للأهداف المسطرة في العقود، ويكون الالتزام في هذه العقود بإمضائها بين السلطات المحلية (الوالي) ولوزارة الوصية (التنمية الفلاحية والريفية)، وأهم أداة في تطبيق هذه السياسة في شقها المتعلق بالتنمية الريفية، المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة، حيث أشرك فيها جميع الفاعلين والقطاعات، وصب جميع العمليات والبرامج الأخرى للتنمية من مختلف المتدخلين والفاعلين، في إطار واحد وهو المشروع الجواري، موجه لسكان المجالات الريفية.

nous avons analysé théoriquement ces projets, ainsi que leur évaluation au niveau de la wilaya Constantine, afin que nous puissions voir à quel point ils sont pertinents, même efficaces, pour déclencher un développement rural.

Mots clés : Développement, Espace rural, Projet de proximité intégré, Axe, Renouveau rural, Contrats de performance, Opérations, Soutien.

وعليه باعتبار أن التنمية الريفية هي توفير كل مستلزمات العيش الكريم لسكان الريف، بما يتماشى وتطلعاتهم، **هل ستستجيب المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة لهذه التطلعات، وتكون آلية فعالة لتحقيق التنمية في الوسط الريفي؟**

1- مفهوم التنمية الريفية:

يصعب وضع مفهوم موحد للتنمية الريفية، حيث يعرفها كل مختص حسب تخصصه من زاوية معينة، وهذا بالنظر لتشعبها وتعدد جوانبها، فهي تشمل الجانب الاجتماعي للسكان (الصحة، التعليم،...)، الاقتصادي (نشاط السكان)، وتتعدى حتى لتشمل تجهيز وتهيئة الفضاءات الريفية (سكن، طريق...)، وقد جاءت تعاريف المنظمات العالمية للتنمية الريفية متقاربة في مضمونها، حيث يعرفها البنك العالمي سنة 1975 على أنها، "إستراتيجية مصممة بهدف تطوير الحياة الاجتماعية والاقتصادية لمجموعة من الناس، هم فقراء الريف، والتي تتمثل في توسيع منافع التنمية حتى تشمل من هم أكثر فقرا بين الساعين لرزقهم في المناطق الريفية، وهذه المجموعة تشمل المزارعين الذين يزرعون على نطاق ضيق، والمستأجرين، والمعدمين" (1) ، وعرفتها منظمة الإسكوا* بأنها "عملية تعبئة وتنظيم جهود أفراد المجتمع، وجماعته وتوجيها للعمل المشترك مع الهيئات الحكومية لحل مشاكل المجتمع، ورفع مستوى أبنائه من النواحي الاجتماعية، الثقافية والاقتصادية، ومقابلة احتياجاتهم بالانتفاع الكامل بكافة الموارد الطبيعية والبشرية، والفنية **والمالية المتاحة للمجتمع"** (2).

مما سبق ذكره يمكن القول أن التنمية الريفية، هي تحقيق حاجيات سكان المجتمع الريفي من الناحية الاجتماعية، الاقتصادية وتحسين مستوى معيشتهم وفق رؤية واضحة مبنية على تطلعات وتصورات السكان، تترجم في شكل سياسات وبرامج حكومية، تنفذ بالشراكة مع المجتمع الريفي المحلي.

2- سياسة التجديد الريفي:

خلف الاستعمار الفرنسي آثار كبيرة على الريف الجزائري، تمثلت مظاهرها في التخلف الكبير للريف، وحالة التهميش والفقر الذي يعاني من سكان هذه المجالات، وبعد الاستقلال مباشرة حاولت الدولة إعادة الاعتبار للوسط الريفي، والتكفل بسكانه، من الناحية الاجتماعية والاقتصادية، عبر عديد السياسات المتعاقبة والتي كانت بدايتها بالتسيير الذاتي، الثورة الزراعية، وصولا إلى إعادة التنظيم، لكن تميزت كل هذه السياسات بتركيزها الكبير على القطاع الفلاحي، في المجالات ذات المؤهلات الكبيرة، مما أثر سلبا على التنمية في المجالات الريفية الهامشية، وبطريقة غير مباشرة عملت هذه السياسات على بقاء الاختلالات الموروثة عن الاستعمار الفرنسي.

وبعد سنة 2000، وفي ظل التحولات العميقة التي شهدها الريف الجزائري، جراء الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السلبية نتيجة الأزمة الأمنية، ونتائجها على التوازنات بين الريف والمدينة من جهة، والتفاوت في المستوى التجهيزي والهيكلي بين المجالات من جهة أخرى، والذي كان انعكاسه في الحركات الديموغرافية من الريف نحو المجالات الأخرى، وضعت الدولة إستراتيجية جديدة تخص الريف الجزائري بصفة خاصة، وبآليات جديدة للتنمية والنهوض بهذه الأوساط الهشة، أهمها سياسة التجديد الريفي.

بدأ في تطبيق هذه السياسة فعليا بعد صدور قانون التوجيه الفلاحي رقم 08/16 في 03 أوت 2008، والذي حدد برامج دعم التنمية الفلاحية والريفية على حد سواء، بتطبيق ما يعرف بعقود النجاعة (contrats de performances)، وهي عقود تبرم بين كل ولاية والوزارة الوصية، تحدد من خلالها وعلى مدى خمسة (05) سنوات (2010-2014) الأهداف المسطرة، وحجم الدعم الذي سيقدم لتحقيق نتائج وفق برنامج مسبق الإعداد، وتهدف هذه السياسة إلى التكفل بالمناطق الريفية وتطوريها حسب مؤهلاتها ومواردها المحلية، ووفق اقتراحات ومشاركة كل الفاعلين بما فيهم سكان المنطقة المستفيدة من المشروع، وهذا بتوفير كل الظروف الملائمة لتحقيق تنمية متكاملة بين جميع القطاعات التي لها دور للتكفل بانشغالات سكان الريف، في إطار واحد وهو المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة.

3- تطور فكرة المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة:

ظهرت المشاريع الجوارية سنة 2003، في إطار الإستراتيجية الوطنية للتنمية الريفية المستدامة، وقد شرع في تطبيق هذه المشاريع بصفة جزئية من حيث العدد وكم النشاطات التي تحتويها، حيث عرفت آنذاك باسم المشاريع الجوارية للتنمية الريفية (PPDR)، ولكن بعد تنصيب اللجنة الوطنية للتنمية الريفية سنة 2006، والتي تكونت من 21 دائرة وزارية، وثلاثة هيئات وطنية، بموجب قرار من رئيس الحكومة في 15 مارس 2006، أخذت المشاريع الجوارية بعد آخر لإدماجها في سياق أكبر وهو سياسة التجديد الريفي، لتطبيقها في إطار المخطط الخماسي 2010-2014، وقامت هذه اللجنة بتشخيص المجالات الريفية وتصنيفها، والتنسيق بين مختلف القطاعات والسياسات القطاعية الأخرى، لبلورتها في شكل مشاريع جوارية مدمجة (PPDRI) تدمج فيها كل الجهود والنشاطات والقطاعات التي من شأنها النهوض بالمناطق الريفية ورفع التهميش، وجعلها مجالات منتجة، تساهم في ديناميكية الاقتصاد الوطني، بالإضافة إلى التكفل بسكان الأرياف وخلق الاستقرار بالمناطق الهشة.

4- محاور المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة:

ترتكز المشاريع الجوارية للتنمية الريفية على أربع (04) محاور رئيسية:

- **تحسين ظروف العيش لسكان الريف**: ويضم نشاطات وعمليات تخص ترقية الجانب المعيشي للسكان، مثل السكن، الطرقات، الكهرباء الريفية ...الخ.
- **تنويع الأنشطة الاقتصادية في الوسط الريفي:** وهي كل العمليات التي من شأنها خلق نشاط اقتصادي يستفيد منه سكان الريف، سواء كان النشاط فلاحي (تربية الأبقار، الأشجار المثمرة، تربية النحل و الدواجن...الخ)، أو غير فلاحي (الصناعات التقليدية، الحرفية...الخ)
- **حماية الموارد الطبيعية:** ويخص هذا المحور كل العمليات التي من شأنها المحافظة على الوسط الطبيعي مثل التشجير، تثبيت التربة، تصحيح مجاري المياه...الخ.
- **تأهيل التراث الريفي المادي وغير المادي:** و يتعلق بالمحافظة وتثمين التراث الجماعي والفردي في المجالات الريفية، من آثار قديمة، عادات وتقاليد...الخ، لخلق فضاءات مستقطبة.

هذه المحاور ضمن عديد النشاطات والعمليات، التي تدخل في إطار المشروع

الجواري، تشمل كل المجالات والقطاعات كالفلاحة، الأشغال العمومية، الري، الصناعات التقليدية، السكن، ...الخ، لدمج كل القطاعات في تحقيق تطلعات سكان المواقع المستفيدة من المشروع.

5- المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة على المستوى الوطني:

تضمن المخطط الخماسي 2010-2014 على المستوى الوطني 12148 مشروع جوارية للتنمية الريفية المدمجة، خصص لها مبلغ إجمالي قدر بـ 100.000 مليار سنتيم، أي بمتوسط 8.23 مليار سنتيم لكل مشروع، وزعت على 979 بلدية، من جموع 1541 بلدية، أي ما نسبته 63.53 % من إجمالي بلديات الجزائر، تشمل 1.750 مليون أسرة ريفية. (3)

وبمقارنة عدد المشاريع الجوارية التي برمجت على المستوى الوطني بعدد سكان الريف في الجزائر، حسب التعداد العام للسكان والسكن لسنة 2008، والمقدر عددهم بـ 11.608.581 نسمة (4)، فإن متوسط عدد المستفيدين من المشاريع الجوارية يقدر بـمشروع لكل 955 نسمة.

جدول رقم 01: توزيع عدد المشاريع الجوارية على المحاور وفق عقود النجاعة للفترة 2009-2014

المحاور	عقود النجاعة للفترة 2009-2014	
	العدد (مشروع جواري	النسبة
تحسين ظروف العيش لسكان الريف	1608	13,24
تنويع الأنشطة الاقتصادية في الوسط	3467	28,54
حماية الموارد الطبيعية	6205	51,08
إعادة تأهيل التراث المادي وغير المادي	868	7,15
المجموع	**12148**	**100**

Source: MADR, Le renouveau rural, évaluation de la mise en œuvre des contrats de performance, réunion d'évaluation trimestrielle le 01/07/2012, PP 01-39.

غلب على عقود النجاعة للفترة الممتدة بين 2009-2014، المشاريع الجوارية المدمجة ذات طابع حماية الموارد الطبيعية بـ 6205 مشروع، أي بنسبة 51.08 % من مجموع المشاريع ، تليها مشاريع تخص تنويع الأنشطة الاقتصادية في الوسط الريفي بـ 3467 مشروع، أي بنسبة 28.54 %، فيما لم يتعدى عدد المشاريع في إطار عقود النجاعة فيما بتعلق بمحور تحسين ظروف العيش لسكان الريف 1608 مشروع فقط، أي بنسبة 13.24 %.

وبالتعمق أكثر في تحليل هذا التوزيع حسب المحاور يمكن استنتاج ثلاثة نقاط رئيسية:

– التركيز بدرجة كبيرة على حماية الأوساط الطبيعية في نوع المشاريع، باعتبار أن المجالات الريفية هي فضاءات ذات ثروات غابية وطبيعية، يجب المحافظة عليها من كل أشكال التقهقر والاستغلال العشوائي.

– توجيه المشاريع الجوارية المدمجة نحو خاصية الحماية أكثر منها للخلق الثورة.

– بدرجة أقل العمل من خلال هذه المشاريع على تحسين مستوى المعيشة، و تثبيت السكان، وهذا في بعض النشاطات (خاصة السكن الريفي).

6- واقع وحصيلة المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة في ولاية قسنطينة:

6-1- توزيع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة في ولاية قسنطينة (2009-2014):

وُقع في ولاية قسنطينة 174 مشروع جواري مدمج في إطار سياسة التجديد الريفي، وهذا في الفترة الممتدة بين 2009-2014، ووزعت هذه المشاريع على بلديات الولاية بنسب مختلفة، حيث سجل أكبر عدد للمشاريع في بلدية ابن باديس بـ 33 مشروع، أي بنسبة 18.96 % من إجمالي عدد مشاريع الولاية، تليها بلدية بني حميدان بـ 24 مشروع، وعين أعبيد وزيغود يوسف بـ 19 و 15 مشروع على التوالي، وجاء توزيع هذه المشاريع على ثلاثة مستويات، يعكس الخصائص الحضرية والريفية للبلديات، حيث كلما اتجهنا نحو مركز الولاية قل عدد المشاريع، و يتزايد في الأطراف.

شكل رقم (01): توزيع المشاريع الجوارية بالنسبة لمركز ولاية قسنطينة

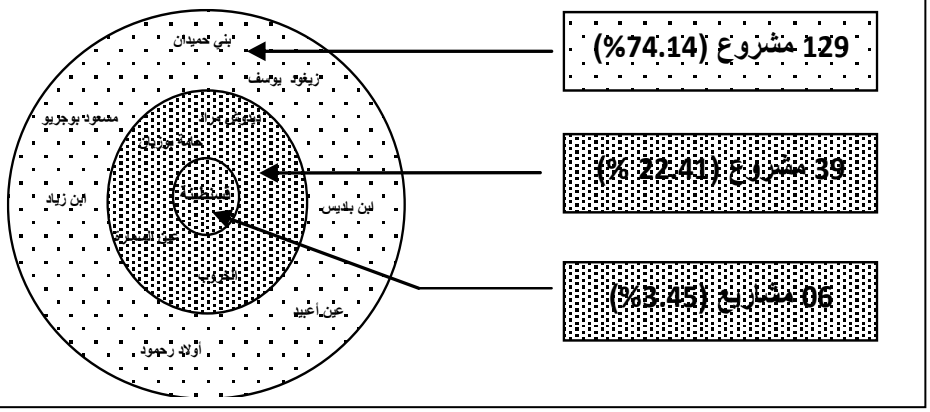

بلغ عدد السكان المستفيدين من المشاريع الجوارية المدمجة على مستوى الولاية 20100 أسرة ريفية، أي 100400 نسمة[1]، بمتوسط مشروع لكل 577 نسمة، وهي تغطية أكبر من المتوسط الوطني (مشروع / 955 نسمة).

وإذا قارنا عدد السكان المستهدفين بالمشاريع الجوارية بعدد سكان الريف على مستوى الولاية (221667 نسمة)[2]، نجد أن نسبة تغطية المشاريع لهذه الفئة من السكان على مستوى الولاية (تجمع ثانوي+ مناطق مبعثرة) بلغت 46.29 %. وهي نسبة أقل من المتوسط، ولا تعكس مدى الحجم الديموغرافي الحقيقي في المناطق الريفية للولاية.

6-2- تنفيذ المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة في الولاية (2009-2014):

من الصعب وضع تقييم دقيق لنتائج تطبيق المشاريع الجوارية على أرض الواقع، لتميزها بكثرة العدد والعمليات المبرمجة من جهة، واتساع المجالات الريفية من جهة أخرى، وفي هذه الدراسة قمنا بتقسيم نتائج وحصيلة تنفيذ المشاريع في الولاية حسب الإنجاز من محور لآخر.

الإنجاز من محور لآخر.

[1] – محافظة الغابات لولاية قسنطينة، قاعدة بيانات سير المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة في ولاية قسنطينة، 2014.

2 – الديوان الوطني للإحصاء، التعداد العام للسكان و السكن 2008، إحصائيات ولاية قسنطينة ، ص 03.

خريطة رقم (01)

ولاية قسنطينة: توزيع المشاريع الجوارية للتنمية الريفية

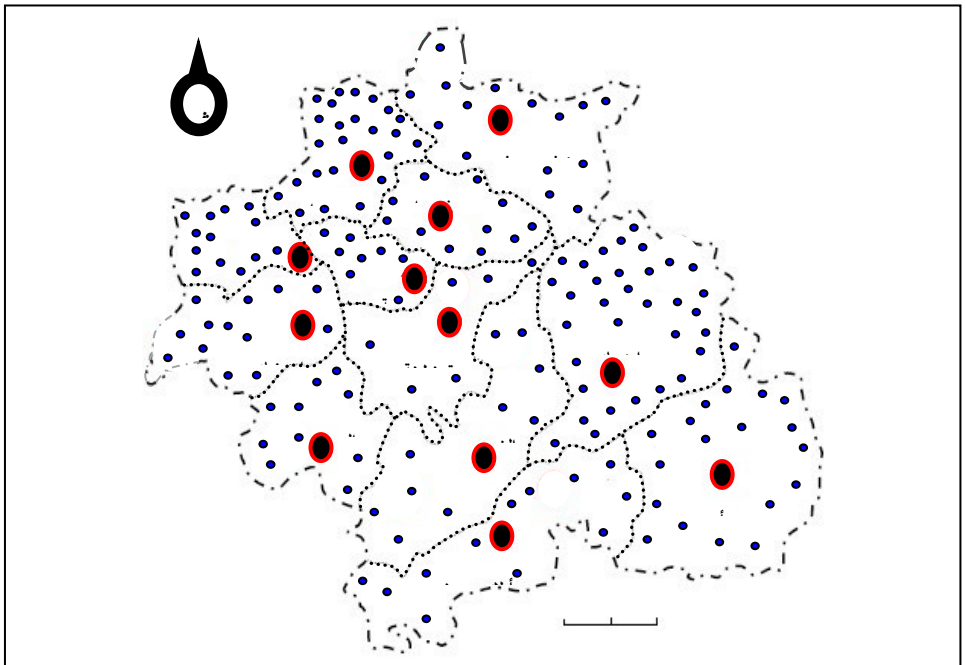

المصدر: قاعدة بيانات سير المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة، محافظة الغابات لولاية

موقع البلدية

موقع المشروع الجواري المدمج

حدود ولائية

حدود بلدية

تنفيذ العمليات في المشروع:

تنقسم عمليات المشاريع الجوارية للتنمية المدمجة حسب المحاور المذكورة أعلاه إلى أربعة محاور، وفي ولاية قسنطينة برمجت عمليات المشاريع في ثلاث (03) محاور هي:

- تحسين ظروف العيش لسكان الريف.
- تنويع الأنشطة الاقتصادية في الوسط الريفي.
- حماية الموارد الطبيعية.

بلغت نسبة إنجاز هذه العمليات على مستوى الولاية **78.37 %**[3]، تباينت نسبة

3 – محافظة الغابات لولاية قسنطينة، قاعدة بيانات سير المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة في ولاية قسنطينة 2014 + معالجة

جدول رقم 02: نسبة إنجاز المشاريع الجوارية المدمجة حسب محاور التنمية في ولاية قسنطينة:

المحاور	نوع العمليات	نسبة الإنجاز(%)
تحسين ظروف العيش لسكان الريف	فتح الطرقات، السكن الريفي، تهيئة الطرقات، قاعة علاج، الكهرباء، الغاز الطبيعي، الصرف الصحي، ...الخ	69.58
تنويع الأنشطة الاقتصادية في الوسط الريفي	تربية النحل، تربية الدواجن، التحسين العقاري، غرس الأشجار المثمرة، تربية الأنعام، تربية الأبقار، ...الخ	78.01
حماية الموارد الطبيعية	تصحيح مجاري المياه، التشجير، تنظيف الوديان، تنظيف الشعاب، تثبيت الحواف، ... الخ	87.21
المجموع	**/**	**78.37**

المصدر: محافظة الغابات لولاية قسنطينة، قاعدة بيانات سير المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة في ولاية قسنطينة 2014 + معالجة.

سجلت نسبة 87.21 % كإنجاز لعمليات محور حماية الموارد الطبيعية، وهي أكبر نسبة مقارنة بالمحاور الأخرى، وهذا التقدم في الإنجاز راجع إلى الدور المحوري لمحافظة الغابات، باعتبار هذه العمليات تدخل ضمن أهدافها العامة، وبالتالي مع وجود الدعم المالي اللازم أنجزت بطريقة سلسة وبنسبة تقدم جيدة.

وفيما يخص العمليات التي تخص تحسين ظروف العيش، وتنويع النشاط الاقتصادي تراوحت نسبة الإنجاز بين 68.58% و 78.01%، وهي أقل من نسبة تنفيذ عمليات حماية الموارد الطبيعي، وحسب القائمين على المشاريع الجوارية (خاصة محافظة الغابات)، ووقوفنا على سير المشاريع في بعض المواقع، فسبب تأخير تنفيذ العمليات سببه ما يلي:

- عدم تدخل بعض الفاعلين في المشروع بطريقة تستجيب لمتطلبات المشروع (العمليات ذات طابع التجهيز).
- عدم كفاءة بعض مؤسسات الإنجاز.
- نقص التنسيق بين المتدخلين أثر سلبا على الإنجاز.

- بُعد المناطق المستهدفة جعل الرقابة على انجاز المشاريع لا يحظى بالجدية.
- إطلاق عدد كبير من العمليات، أثر بشكل كبير على التقدم في الإنجاز.
- التعقيدات في الإجراءات لتفعيل المشاريع خاصة بين الهيئات المحلية.

أ- حجم الدعم المخصص و المستهلك:

بلغ مبلغ الدعم المالي المخصص للمشاريع الجوارية في الولاية، وحسب عقود النجاعة الممضاة من 2009 حتى 2014، قيمة 5.464.831.292,49 دج، استهلك منه فعليا مبلغ 1.932.793.503,12 دج4، أي أن نسبة استهلاك

قيمة الدعم لم تتعدى 35.36 % فقط، اختلفت مبالغ الدعم المبرمج والمحقق في محاور التنمية الثلاثة بشكل متباين.

جدول رقم (03): قيمة ونسبة الدعم المخصص والمستهلك في المشاريع الجوارية في ولاية قسنطينة حسب محاور التنمية

محاور التنمية	قيمة الدعم المخصص (مليون دج)	نسبة الدعم المخصص (%)	قيمة الدعم المستهلك (مليون دج)	نسبة استهلاك الدعم (%)
تنويع النشاط الاقتصادي	377,10	6,90	31,22	8,28
تحسين ظروف العيش	4515,51	82,63	1187,69	26,30
حماية الوسط الطبيعي	572,22	10,47	432,90	75,65
المجموع	**5464,83**	**100**	**1651,81**	**30,23**

المصدر: أنجز وفق قاعدة بيانات سير المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة في ولاية قسنطينة 2014.

استحوذت عمليات تحسين ظروف العيش على أكبر قيمة مالية في الدعم الموجهة للمشاريع، بقيمة 4.515.51 مليون دج، ما يقابل نسبة 82.6 % من قيمة الدعم في

4 – محافظة الغابات لولاية قسنطينة، قاعدة بيانات سير المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة في ولاية قسنطينة 2014 + معالجة

كل المشاريع على مستوى الولاية، وتتكون هذه العمليات أساسا من فتح الطرقات و تهيئتها، السكن الريفي، الربط بالغاز والكهرباء، بناء قاعات علاج...الخ، ما جعل قيمة الدعم كبير بالنظر لتكلفة الإنجاز، و لكن إذا قارنا قيمة هذا الدعم المخصص لهذه العمليات، و قيمة استهلاك الدعم في تنفيذ العمليات، نجد أنه لم يتعدى نسبة 26.3 % فقط، وهذا راجع لعدم تنفيذ كل العمليات، بسبب عدم فاعلية المتدخلين من جهة، ونقص التنسيق بين الهيئات من جهة أخرى، وبقي تنفيذ المشاريع يعرف وتيرة بطيئة جدا، والتخلي عن بعضها في مناطق معينة. وبالنظر إلى الدعم المخصص في المشاريع التي تخص تنويع النشاط الاقتصادي، وحماية الموارد الطبيعة، نجد أنها لم تتعدى 949.31 مليون دج، أي بنسبة 17.37 % فقط من الحجم المالي للمشاريع، استهلك من القيمة المالية المخصصة 464,12 مليون دج (41.96%).

هذا التوزيع لقيمة الدعم ونسبة التنفيذ المالي في المشاريع، يوصلنا إلى أن المشاريع الجوارية المدمجة في ولاية قسنطينة، ذات طابع تجهيزي أكثر منها تنموي في الشق الاقتصادي، ما يطرح إشكالية أخرى تتمحور حول آليات التكفل بالاحتياجات الاقتصادية للسكان، بما أن التنمية الريفية يجب أن يراعى فيها، التكامل بين العناصر الثلاثة الرئيسية، التي تتعلق بالتجهيز والتكفل الاجتماعي وخلق نشاطات اقتصادية لتحسين مداخيل السكان.

6-3- الآثار الاجتماعية و الاقتصادية للمشاريع الجوارية في الولاية:

يمكن تلخيص أهم نتائج تطبيق المشاريع الجوارية المدمجة في ولاية قسنطينة فيما يلي:

أ- الآثار الاجتماعية للمشاريع الجوارية المدمجة: يمكن حصرها فيما يلي:

- **الآثار الإيجابية:** وتتمثل أساسا في عدد المشاريع التي مست كل البلديات، والعمليات التي تضمنها هذه المشاريع تصب تقريبا كلها في منحى تحسين الأوضاع الاجتماعية للسكان (السكن الريفي، الطرقات، الغاز الطبيعي...).
- **الآثار السلبية:** نسبة انجاز المشاريع شهدت تأخر في بعض العمليات، خاصة في شقها المتعلق بالطرقات وتهيئة الإقليم، لعدم أهلية بعض الهيئات من ناحية وعدم إعطاء الأولوية لتنفيذ المشاريع الجوارية المدمجة في بعض القطاعات الفاعلة، مما قلل من تأثيرها الإيجابي في تحسين الأوضاع الاجتماعية للسكان.

ب- الآثار الاقتصادية للمشاريع الجوارية المدمجة:

اقتصرت الآثار الاقتصادية للمشاريع في النقاط التالية:

- تخصيص نسبة 6.9 % فقط من الحجم المالي المخصص للمشاريع لعمليات تنويع النشاط الاقتصادي، واقتصرت هذه العمليات في بعض النشاطات الفلاحية، كتربية الحيوانات الصغيرة، والأبقار (منح بعض العائلات 03 أبقار)، والأشجار المثمرة في بعض المواقع، مما يجعلها مبادرات لا يمكن من خلالها خلق ديناميكية اقتصادية.

- بمقاربة حجم الدعم المالي المخصص والمحقق بعدد السكان المستهدفين في المشاريع (100400 نسمة)، نجد أن متوسط الاستفادة لكل فرد من قيمة الدعم المخصص لم يتجاوز 54.430,59 دج، ومتوسط الاستفادة للفرد من الدعم المحقق لم يتعدى 19.250,93 دج، مما يجعل المشاريع الجوارية لا تأخذ بعين الاعتبار البعد الاقتصادي، ولا يمكنها تلبية الحاجيات الاقتصادية لسكان الأرياف، الذين في الأساس يعتمدون في حياتهم على ما يعرف بتعدد النشاطات (multi activités) بين كل ما هو متاح في مناطقهم.

الخاتمة

تحقيق التنمية الريفية في الجزائر يتطلب تدخل كل الفاعلين، بما في ذلك المجتمع الريفي والسلطات المحلية، لوضع تصور واضح حول آليات تحقيقها، كما أن خصوصية المجال الريفي المستهدف تحدِدُ بنسبة كبيرة نوع العمليات والبرامج التي يجب تنفيذها. واستحداث المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة كأداة لتحقيق التنمية الريفية، جاء في طرح ممتاز، بالنظر لتسخير كل الوسائل من كل القطاعات، ووضع هيكل تنظيمي جيد لبناء مشروع مبني على تصورات المجتمع الريفي، وفق تطلعاته وانشغالاته بمرافقة كل الفاعلين، لكن تنفيذ هذه المشاريع طرح إشكالات كبيرة، تتعلق بالتنسيق وجدية كل الفاعلين، لأن التكامل في تنفيذ العمليات هو المفتاح في تحقيق التنمية، كما أن نوع العمليات في المشاريع غلب عليها طابع التجهيز، ما جعل منها مشاريع تهدف إلى تثبيت السكان لا غير، فتغييب البعد الاقتصادي فيها قلل من تأثيرها في جعل المجالات الريفية منتجة، والتكفل الفعلي بسكان الريف، وبقي المستوى الاقتصادي للأسر يراوح مكانه. وبالتالي مما سبق ذكره وكحوصلة، يمكن القول أن هذه المشاريع على أهميتها كآلية لتنمية المجالات الريفية، إلا أن تدخل عديد الفاعلين فيها بطريقة غير متكافئة، ونقص التنسيق، والتركيز على الشق الاجتماعي، جعلها لا تحقق الأهداف المنتظرة منها.

قائمة المراجع

1- قاعدة البيانات لمتابعة المشاريع الجوارية للتنمية الريفية المدمجة لولاية قسنطينة، محافظة الغابات ولاية قسنطينة 2014.

2- هاشمي الطيب، التوجه الجديد لسياسة التنمية الريفية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، 2013-2014.

3- إبراهيم إبراهيم ريحان وآخرون :التنمية الريفية، عين شمس، جامعة عين شمس، القاهرة، 2001.

4- قانون التوجيه الفلاحي رقم 08/16 في المؤرخ في 03 أوت 2008 ، الجريدة الرسمية عدد 46.

5- البنك الدولي – التنمية الريفية – ورقة عمل قطاعية إعداد مجموعة من خبراء البنك، دار الكتب الوطنية، تونس، فيفري 1975.

6- زواغي عبد الرزاق، تحليل سياسات التنمية الريفية في الجزائر1997-2007، دراسة حالة ولاية جيجل، مذكرة ماجستير في العلوم، السياسية والعلاقات الدولية، 2009 ، جامعة الجزائر.

7- نال محمد نمر قشوع :استراتيجيات التنمية الريفية المتكاملة في الأراضي الفلسطينية –حالة دراسية منطقة الشعراوية "محافظة طولكرم" مذكرة ماجستير في التخطيط الحضري والإقليمي، آلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين 2009 .

8- التعداد العام للسكان والسكن 2008، الديوان الوطني للإحصاء، إحصائيات ولاية قسنطينة.

9- MADR, Le renouveau rural, évaluation de la mise en œuvre des contrats de performance, 16ème réunion d'évaluation des cadres.

10- HAMLAOUI Mohand Salah, Problématique de l'emploi rural en Algérie-Cas des zones de montagnes, master 2, Spécialité Recherche : Innovations et Développement des Territoires Ruraux ; l'Université Montpellier III et le CIHEAM-IAMM ; France, 2010.

11- CENEAP N° 35 (Analyse et prospective), Population et développement, 2007, Collection" les mutations du monde rural", Alger.

12- S.BADRANI, S. L'agriculture, l'agroalimentaire, la pêche et le développement rural en Algérie, Les monographies du CIHEAM, la revue Options Méditerranéennes (Série B, n°61), MAI 2008, CIHEAMIAM Montpellier.